

إسهام الذكور في النشاط الاقتصادي 3 أضعاف الإناث

أصدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أمس تقريراً بمناسبة اليوم العالمي للعمل اللائق، «أوضاع وظروف العمل والعمال في مصر من واقع بحث القوى العاملة لعام 2017» الذي أظهر، أن معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) بلغ 45% على مستوى إجمالي الجمهورية عام 2017.

وأشار إلى التفاوت الملموس بين الذكور والإناث في معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي، حيث ارتفعت معدلات المساهمة بين الذكور إلى أكثر من ثلاثة أضعاف مثيلاتها بين الإناث فبلغت 66.8% مقابل 21.9% للإناث عام 2017.

أفاد التقرير بأن معدل التشغيل (عدد المشتغلين منسوبا إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) سجل للذكور 61.3% مقابل 16.9% للإناث، كما أشار إلى أن 63.6% من العاملين بأجر يعملون في عمل دائم، وسجلت نسبة العاملين في عمل دائم 63.6% من إجمالي العاملين أجر وترتفع هذه النسبة إلى 69.2% بين الإناث مقابل 62.3% للذكور.

سجلت نسبة العاملين في عمل دائم بالقطاع الحكومي أعلى نسبة حيث بلغت 96.9% يليها عاملون في القطاع العام والأعمال العام بنسبة 93.8%، وسجلت أقل نسبة للعاملين في عمل دائم في القطاع الخاص (خارج المنشآت) بنسبة 21.8%.

وأوضح أن نسبة العاملين المشتركين في التأمينات الاجتماعية بلغت 47% من جملة العاملين بأجر، وترتفع هذه النسبة إلى 60.6% بين الإناث مقابل 43.8% للذكور، وبلغت نسبة العاملين المشتركين في التأمينات الاجتماعية في القطاع الحكومي لتصل إلى 96.6% من جملة العاملين بأجر في القطاع الحكومي، ثم العاملين بالقطاع العام والأعمال العام بنسبة 94%، بينما كان العاملون بالقطاع الخاص (خارج المنشآت) هم الأقل نسبة حيث بلغت 10% من جملة المشتركين.



وبلغت نسبة العاملين المشتركين في التأمين الصحي 39.3% من جملة العاملين بأجر وترتفع هذه النسبة بين الإناث إلى 57% مقابل 35.1% بين الذكور، وبلغت نسبة العاملين المشتركين في التأمين الصحي في القطاع الحكومي 96.1% من جملة العاملين بأجر يليها العاملون بالقطاع العام والأعمال العام بنسبة 91.7% ثم الاستثماري بنسبة 67.6%، وتبلغ هذه النسبة 22% بين العاملين في القطاع الخاص.